



كلية التجارة
قسم الاقتصاد

الأبعاد الاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية
في جمهورية مصر العربية
(دراسة مقارنة)

*The Economic Dimensions Caused by Illegal
Immigration in Arab Republic of Egypt
(A Comparative Study)*

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

لأعزلاه الباحثة
مريم وليم برسوم عطّا الله

تحت إشراف

دكتور/ إيمان هاشم مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس	الأستاذ الدكتور / علي لطفي أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس رئيس الوزراء الأسبق
---	--



رسالة دكتوراه

اسم الباحثة : مريم وليم برسوم عطا الله

عنوان الرسالة : الأبعاد الاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية (دراسة مقارنة).

الدرجة العلمية : دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
لجنة الإشراف والحكم:

- (١) أ.د. علي لطفي محمود لطفي
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة مشرفاً و رئيساً
جامعة عين شمس.
- (٢) أ.د. رضا عبد السلام إبراهيم
أستاذ الاقتصاد - كلية الحقوق عضواً
جامعة المنصورة.
- (٣) أ.د. دينا عبد المنعم راضي
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة عضواً
جامعة عين شمس.
- (٤) د. إيمان أحمد هاشم
مدرس الاقتصاد - كلية التجارة مشرفاً
بالاشتراك
جامعة عين شمس.

تاريخ البحث : / /

الدراسات العليا :

ختم الإجازة

٢٠١٢ / /

موافقة مجلس الكلية

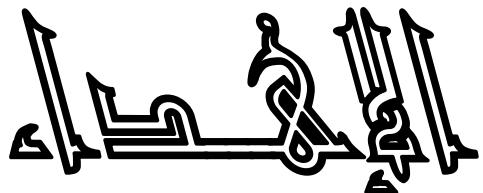
٢٠١٢ / /

أجازت الرسالة بتاريخ

٢٠١٢ / /

موافقة مجلس الجامعة

٢٠١٢ / /



أهدي ثمرة جُهدِي إلى روم والدى وإلي والدتي

وبناتي و زوجي العزيز الذى ظل يساندنـي

طوال فترة الدراسة.

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ الدكتور / **علي لطفي** أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس - رئيس الوزراء الأسبق والمشرف على البحث لما قدمه من توجيهات قيمة ونصائح وإرشادات ذلت الكثير من الصعاب وحلت المشاكل التي اعترضت إجراء هذا البحث مما كان له أكبر الأثر في إنجاحه.

كما تقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / **رضا عبد السلام** **إبراهيم** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة - ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث سابقاً على توجيهاته القيمة واشتراكه في لجنة المناقشة.

وكذلك تقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / **دينا عبد المنعم راضي** أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس على توجيهاتها القيمة.

كما تتوجه الباحثة بالشكر والتقدير إلى الدكتور / **إيمان هاشم** مدرس الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس على إرشاداتها القيمة. كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور / **أيمن زهوى** - خبير ومستشار الجمعية المصرية للدراسات والهجرة، على توجيهاته القيمة وإرشاداته الدائمة.

وكذلك تقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى الدكتور / **سامم فؤاد حبيب** - رئيس مجلس إدارة المعهد العالي للدراسات النوعية " أكاديمية المستقبل " - علي مساعدته الدائمة.

وأخيراً تقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى كل من وقف بجانبها ولم يتسع المجال لذكره فليس أبقى من الود إلا العرفان بالجميل.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إهداء - شكر وتقدير - الإطار العام للدراسة -
٢	الفصل الأول
٤	* الإطار النظري للهجرة غير الشرعية *
١٦	المقدمة - المبحث الأول : نشأة وتطور وتعريف الهجرة غير الشرعية -
٣٢	المبحث الثاني : أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية - المبحث الثالث : حجم وقياس الهجرة غير الشرعية -
٤١	الفصل الثاني
٤٣	* أثر الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية *
٥٤	المقدمة - المبحث الأول : الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية - المبحث الثاني : أثر الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية - المبحث الثالث : نموذج إحصائي مقترح لقياس أثر تحويلات المهاجرين من الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية -
٧١

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث
	* دراسة مقارنة لتأثيرات الهجرة غير الشرعية على عينة من دول المغرب العربي والدروس المستفاده بالنسبة للتجربة المصرية *
١٠١ المقدمة -
	- المبحث الأول : تأثير الهجرة غير الشرعية على دول المغرب العربي
١٠٤
	- المبحث الثاني : تأثير الهجرة غير الشرعية على مصر والدروس المستفاده من تجارب الدول بالنسبة للتجربة
١٣٥ المصرية
	الفصل الرابع
	* أبعاد الهجرة غير الشرعية عربياً وعالمياً وكيفية علاجها *
١٥٨ المقدمة -
	- المبحث الأول : السياسات التي تنتهجها مصر في مجال الهجرة غير الشرعية
١٥٩
	- المبحث الثاني : السياسات المقترحة للحد من الهجرة غير الشرعية
١٧٥ وكيفية معالجتها في ضوء الاتفاقيات الدولية ..
١٨٣ النتائج والتوصيات :
١٨٧ المراجع :
١٩٩ الملخص باللغة العربية ..
 الملخص باللغة الإنجليزية ..

الفصل الأول

الإطار النظري للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : نشأة و تطور و تعريف الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: حجم وقياس الهجرة غير الشرعية.

مقدمة:

تعد الهجرة - كأحد عناصر النمو السكاني - ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بأبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية وديمografية وتتجه تيارات الهجرة عادة إلى المناطق التي تتواجد فيها فرص العمل وترتفع فيها الأجور، وتلك التي تقل فيها الكثافة السكانية. وتصنف الهجرة الخارجية حسب قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية^(١).

ولا تزال الهجرة بصفة عامة من أهم الظواهر الهامة التي عرفتها المجتمعات البشرية إذ ترتبط بحياة الإنسان في سعيه نحو ظروف أفضل ونحو الارقاء بمستوى معيشة أو بمحاولته الخروج من دائرة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الظاهرة ترتبط بعوامل كثيرة منها قلة الدخل وضيق ظروف المعيشة بوجه عام، وحتى ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية والدولية فرضت جوازات السفر وتأشيرات حدت من حرية تنقل الأشخاص وبالتالي نشأت هجرة موازية تسمى الهجرة السرية (غير الشرعية).

والمهاجر غير الشرعي هو الشخص الذي يتسلب بطريقة غير مشروعة عبر الحدود ولا يملك ترخيصاً يعطيه حق الإقامة في بلد المهاجر أو العمل بها الأمر الذي يعرضه إلى العديد من المشاكل مع سلطات البلدان المعنية والتي تنتهي به إلى السجن والترحيل.

وقد صاحب عودة العمالة المهاجرة العديد من التغيرات الإيجابية في عناصر الثقافة والتعليم والتدريب وأساليب السلوك التكنولوجي والاقتصادي ومدى العلاقات الاجتماعية والكيانات المترتبة عليها ودرجة تقسيم العمل وأشكاله والنظام الاجتماعي العام وبنائه الظبيقي.

^(١) Aymen Zohary, *Migration Without Borders: North Africa as a Reserve of cheap labor for Europe*, (UNESCO 2005) p. 2.

وبالتالي شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب وأملاً في وضع اجتماعي أفضل بغض النظر عن المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء هذه الرحلة والتي قد تصل إلى حد الموت أحياناً.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثراً بالهجرة غير الشرعية ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود وهناك بعض السائرين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انتهاء فترة إقامتهم المحددة. وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم لكثير من الأخطار كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وفي ظل هذا التمهيد فإن هذه الدراسة سوف تتناول على:

المبحث الأول : نشأة وتطور وتعريف الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني : أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث : حجم وقياس الهجرة غير الشرعية.

^(١) د. عثمان الحسن، ياسر الكريمية، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ١٧-١٨.

المبحث الأول

نشأة و تطور و تعريف الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول نشأة وتطور وتعريف الهجرة غير الشرعية

مقدمة :

أدت الهجرة بصفة عامة إلى تدمير حضارات قديمة وطرد واستبعاد شعوبها مثل ما حدث مع الحضارات الهندية القديمة فيما سمي بعد ذلك بأمريكا الشمالية وما صاحبها من جلب العبيد من أفريقيا وتهجيرهم بالقوة والخطف، ومروراً بالهجرة التي كانت مصاحبة للاحتلال العسكري والاستعمار أوائل القرن الماضي، ووصولاً لموجات الهجرة الحالية لدول أوروبا وأمريكا.

ونلاحظ ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ابتداءً من سنة ١٩٩٠، حيث عوضت شبكات تهريب البشر القنوات القانونية وإن كانت هذه الظاهرة متواجدة منذ السبعينات والستينيات، فبروز هذا النوع من الهجرة واكب إيقاف الهجرة الشرعية ابتداءً من سنة ١٩٧٣ كإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوروبا أثر الطفرة البترولية، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام ١٩٩٠ وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر البلدان العربية تصديراً للهجرة غير الشرعية (المغرب، مصر، السودان، الصومال)، فقد ارتفعت نسبة الهجرة في تلك البلدان إلى ٢٨٠٪ في الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٧^(١).

ونحاول من خلال هذا المحور أن نلقي الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حيث نشأة وتطور وتعريف الهجرة غير الشرعية.

^(١) قسم البحث والدراسات، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، تقرير أثار الهجرة غير الشرعية، ٢٠٠٦، ص ٢.

أولاً : نشأة وتطور الهجرة غير الشرعية:

(أ) - النشأة^(١):

تختلف الهجرات الحديثة فيما عرف بعصر العولمة عن الهجرات القديمة، ولقد ارتبطت الهجرات الحديثة حسراً بنواتج الرأسمالية ففي مرحلة النظام الرأسمالي وبداياته كانت هناك عمليتان متوازيتان من ضرورات توسيع النظام وتطوره:

الأولى: مغامرة اكتشاف الأراضي الجديدة وسيطرة المهاجرين البيض والقضاء على كل أثر للنظم الهندية التقليدية.

الثانية: جلب العبيد خاصة من أفريقيا كعاملة رخيصة بلا ضمانات للعمل في مزارع البيض.

وفي هذا السياق حلت الاتفاقيات الاقتصادية وبقايا الامتيازات في التبادل الاقتصادي الدولي وتقسيم العمل الدولي ونتيجة لذلك استمرت وتعمقت أزمات الهياكل الاقتصادية وعمليات التنمية في دول العالم الثالث في مرحلة الأنظمة الوطنية، ومع الاستقطاب الدولي السابق بدأت موجة الهجرة بعرض العمل أو التوطين في أوروبا وأمريكا كأثر لما أحدثه الاستعمار والإمبريالية وتقسيم العمل الإمبريالي في بلدانهم مع تشوّه الهياكل الاقتصادية وغياب التنمية الحقيقية وتدني مستويات المعيشة وفرص العمل والدخول فيها.

وعلى خلفية هذه العوامل - وفي ضوئها - يجب النظر إلى قضية الهجرة وخصوصاً هجرة العاملين غير الشرعية على أنها قضية هامة من الدرجة الأولى تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في

^(١) سامي محمود، أسامة أبادير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، يونية ٢٠٠٩، تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد ٦٨، ص ص ٣ - ٥.

مجتمعاتها المحلية، وفي الوقت ذاته لها تأثير مباشر على أوضاع وحقوق العمالة في المجتمعات المهاجرة لها.

الفترة من الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين

" كانت موجات المهاجرين من دول العالم الثالث تلبى حاجات واسعة لدول الأوروبية التي كانت في حاجة إلى الأيدي العاملة لبناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية والصناعات كثيفة العمالة التي كانت تشكل عماد الاقتصاد الأوروبي، وهو ما يعني خفض تكلفة إنتاجه لانخفاض أجور العمالة الوافدة من دول الجنوب " ^(١).

ورغم تلك الحاجة إلى العمالة كان التمييز قائماً، ولقد أدى التمييز الاجتماعي والتافي إلى تكوين الوافدين لمجتمعات خاصة بهم داخل بلدان المهاجر الأوروبي.

وكذلك ساهمت عملية الاستعانة التكنولوجية تحل محل الصناعات التقليدية التي من شأنها:

- تخفيض الحاجة إلى أيدي عاملة أجنبية.
- العمل على رفع معدلات البطالة داخل أوروبا نفسها. مما جعل العمال والشباب الأوروبي يشعرون بمزيد من الرفض لهؤلاء الوافدين منخفضي الأجور الذين يزاحمونهم في العمل داخل بلدانهم.

وكذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة الارتفاع الشديد لأسعار البترول العالمية مما أدى إلى حدوث طفرة في ثروات دول الخليج ومن هنا أصبحت دول الخليج دولاً جاذبة للعمالة من كل بلدان العالم.

^(١) Awad Ibrahim, *Labor Mobility in Regional Immigration schemes: A Comparative Study of the European Union and the Arab Region*, 2005, p.3.

ويقدر عدد المهاجرين من مصر إلى دول الخليج بحثاً عن عمل حوالي ٥ مليون مصري (منذ عام ١٩٧٥ حتى أواخر التسعينات من القرن العشرين) وكان ذلك حلاً نسبياً للمشكلات الاقتصادية، وزادت معدلات الهجرة فيما بعد بسبب عوامل دولية ومحطية منها سياسة الانفتاح وبداية الاستجابة لتحولات اقتصادية واسعة نحو الخصخصة وسياسات الاقتصاد الحر.

وبالتالي كان تدفق تحويلات العاملين في دول الخليج قد ساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية لفترة لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما انخفضت هذه التحويلات وأغلق الباب للأسباب التالية^(١) :

١. خفض الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بسبب وفود عمال آسيويين أقل تكلفة من العمال المصريين.
٢. أدت حرب الخليج ثم احتلال العراق إلى حرمان مئات الآلاف من المصريين من عملهم في دول كانت مستقبلة للعمالة المصرية مثل العراق.
٣. عدم الحاجة إلى العمالة المصرية بسبب اكتمال مشروعات البناء وخلق البنية التحتية في داخل الخليج.
٤. أدت زيادة نسبة المتعلمين الخليجين تدريجياً إلى إحلال العمالة الخليجية محل العمالة الفنية الوافدة.
٥. أدى الانخفاض الشديد في أجر قوة العمل في دول الخليج إلى انخفاض عوامل الجذب للسفر والذي نتج عنه زيادة العرض عن الطلب.

ونرى مما سبق أن السبب في هجرة العمالة المصرية ليس ضعف التنمية، فضعف التنمية هو نتيجة للتشوهات التي لاحقت البنية التحتية للاقتصاد الوطني

^(١) سامي محمود، أسامة أبادير، مرجع سبق ذكره، ص ٥ - ٦.

في كل قطاعاته المختلفة جراء الاستزاف في الموارد الذي ولده الاستعمار وليس سبباً لها.

(ب) - مراحل تطور ظاهرة الهجرة^(١) :

اتسمت تلك المراحل بتسجيل تدفق كبير وواسع لأنواع الهجرة من الجنوب وثمة ثلاثة محطات زمنية متزامنة على النحو التالي:

المرحلة الأولى ما قبل ١٩٨٥

خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة إلى مزيد من عمالة دول الجنوب، وكانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وفي هذه المرحلة بدأ المهاجر يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وأخذ حقوقه.

ومن جهة أخرى كانت هناك هجرة كبيرة إلى دول الخليج النفطية الأمر الذي خفف العبء على الدول الأوروبية بدرجة كبيرة من المهاجرين المصريين وحسب تقديرات البنك الدولي :

- عدد الشباب المصريين الذين هاجروا عام ١٩٧٥ بلغ ٣٥٣ ألف مهاجرا.
- تشير التقديرات أن معدل الهجرة عام ١٩٨٠ بلغ ٨٠٣ ألف ليشمل زيادة عدد المهاجرين إلى العراق.
- قدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد المهاجرين المصريين وحتى عام ١٩٨٧ بنحو ١,٩٦٤ مليون فرداً.

^(١) موقع المعرفة، ملفات خاصة ٢٠٠٥/٣/١١، قوارب الموت - فهرس ملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ص ص ١ - ٣.